مركز المنبر
للدراسات والتنمية المستدامة
ALMANBAR CENTER FOR STUDIES
AND SUSTAINABLE DEVELOPMENT

بعد الإمارات وقطر، هل يغادر العراق "أوبك"؟

الكاتب: جاك داتون

المصدر: موقع "المونيتور" / نُشر بتاريخ 25 حزيران 2026

عن المركز

مركز المنبر للدراسات والتنمية المستدامة، مركز مستقلٌّ، مقرّه الرئيس في بغداد. رؤيته الرئيسة تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حول قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخصّ العراق بنحو خاصٍ ومنطقة الشرق الأوسط بنحو عام – فضلاً عن قضايا أخرى – ويسعى المركز إلى إجراء تحليل مستقلّ، وإيجاد حلول عمليّة جليّة لقضايا تهمّ الشأن السياسي، الاقتصادي، الاجتماعي، والثقافي.

لا تعبر الآراء الواردة في المقال بالضرورة عن اتجاهات يتبناها المركز و إنما تعبر عن رأي كتابها

حقوق النشر محفوظة لمركز المنبر للدراسات والتنمية المستدامة

https://www.almanbar.org

info@almanbar.org

https://t.me/manbarcenter

07816776709

بعد الإمارات وقطر، هل يغادر العراق "أوبك"؟

الكاتب: جاك داتون

المصدر: موقع "المونيتور" / نُشر بتاريخ 25 حزيران 2026[1].

تفيد تقارير صحفية بأن العراق يدرس الخيارات المُتاحة كافة، بما في ذلك الانسحاب من منظمة الدول المصدِّرة للنفط "أوبك"، في حال لم توافق المنظمة على رفع حصته الإنتاجية والسماح لبغداد بتصدير المزيد من الخام.

سياق الأحداث

نقلت وكالة "رويترز" عن مصادر مطلّعة، أن العراق قد يغادر المجموعة إذا لم يُسمح له بزيادة إنتاجه النفطي بشكل ملموس.

جاء ذلك بعد أن كشفت الصحافية "هادلي غامبل" عبر منصة(X) ، عن مقابلة أجرتها في بغداد مع رئيس الوزراء العراقي، صرّح فيها بأن بلاده تدرس "تعليق" عضويتها في أوبك إذا مُنعت من الإنتاج بما يتماشى مع قدراتها الواقعية.

في المقابل، سارعت وزارة النفط العراقية لإصدار بيان رسمي أكدت فيه أن التقارير التي تتحدث عن إنهاء أو تعليق العضوية لا تعكس الموقف الرسمي للحكومة.

تشكيك في واقعية الخطوة

من جانبهم، شكك محللون اقتصاديون في جدوى هذه الخطوة، إذ صرّحت "كارين يونغ"، الباحثة الأولى في مركز سياسات الطاقة العالمية بجامعة كولومبيا، لموقع

[1] After UAE and Qatar, could Iraq be next to leave OPEC?. https://www.al-monitor.com/index%2ephp/originals/2026/06/after-uae-and-qatar-could-iraq-be-next-leave-opec

"المونيتور"، بأن العراق بعيد عن استيفاء حصته الحالية، وسيكون مُقيّداً بشكل أكبر على المدى القريب بسبب التهديدات التي تواجه حركة المِلاحة البحرية.

وتشير بيانات أوبك إلى تراجع حاد في إمدادات العراق وصادراته، نتيجة الإغلاق شبه الكامل لمضيق هرمز، مما تسبب بهبوط كبير في تدفقات النفط مقارنةً بمستوياتها السابقة التي كانت تقترب من 4.2 مليون برميل يومياً.

أبعاد الأزمة وأهميتها

تأتي مساعي بغداد للحصول على حصة أعلى في وقت تعاني فيه البلاد من ضائقة مالية حادة، عقب الاضطرابات الجيوسياسية التي لحقت بتجارة الطاقة نتيجة الصراع الإقليمي والدولي المستمر. وقد أدى هذا الصراع إلى تقييد حركة المرور عبر مضيق هرمز، مما شلّ جزءاً كبيراً من الصادرات العراقية، علماً بأن هذا الممر المائي الحيوي كان يستوعب نحو خُمس شحنات النفط والغاز الطبيعي المُسال العالمية قبل اندلاع الأزمة الأخيرة.

يعتمد العراق بشكل شُبه كامل على الصادرات النفطية لتأمين معظم إيراداته الحكومية. ووفقاً لوكالة "رويترز"، فقد هوى الدخل الشهري للبلاد من النفط من نحو 7 مليارات دولار قبل أزمة مضيق هرمز إلى ما يقارب مليار دولار فقط، مما يعكس حجم الكارثة الاقتصادية الحالية.

في هذا السياق، صرّح مسؤول في وزارة النفط العراقية للوكالة ذاتها قائلاً: "يتعيّن على المملكة العربية السعودية والحلفاء الآخرين في منظمة "أوبك" التعامل مع هذه المسألة بمنتهى الجِدية، وإلّا فإن العراق سيضطر إلى النظر في الخيارات المُتاحة كافة".

تداعيات الانسحاب على مستقبل "أوبك"

في حال اتخاذ بغداد قراراً بالانسحاب، فإن ذلك سيوجّه ضربة قاصمة للمنظمة، إذ يُعد العراق ثاني أكبر منتج للنفط داخلها، وواحداً من أعضائها الخمسة المؤسسين منذ ولادة التكتل في بغداد عام 1960. ومن شأن خروج بلد مُنتج بهذا الحجم أن يُضعف قدرة المنظمة على ضبط المعروض والتأثير في أسعار النفط العالمية.

وتأتي هذه الأنباء في وقت تتصاعد فيه التوترات الداخلية بشأن قيود الإنتاج، إذ لحقت الإمارات بدولة قطر وخرجت من المنظمة، بعد أن كانت تساهم بنحو 12% من إجمالي إنتاجها. وذكرت وزارة الطاقة الإماراتية حينها أن هذه الخطوة ستتيح للبلاد تسريع وتيرة الاستثمار في قطاع الطاقة المحلي وزيادة الإنتاج، بعد سنوات من الاستياء المكتوم جرّاء الحصص المقيّدة لخططها التوسعية.

النموذج القطري دوافع اقتصادية بظلال سياسية

لا تُعد الإمارات الدولة الخليجية الوحيدة التي غادرت المجموعة، فقد سبقتها قطر إلى ذلك، حينما أعلنت أن قرارها يهدف إلى التركيز على مكامن قوتها كمصدر رئيسي للغاز الطبيعي المُسال بدلاً عن النفط، الذي يشكل جزءاً ضئيلاً من إنتاجها الإجمالي.

وتُصنف الدوحة كواحدة من كبار مصدّري الغاز الطبيعي المُسال في العالم، حيث قامت شركة "قطر للطاقة" الحكومية بشحن ما يقرب من 81 مليون طن متري من هذا الوقود فائق التبريد، وذلك قُبيل اندلاع حرب الولايات المتحدة و"إسرائيل" على إيران.

ورغم أن قطر وصفت انسحابها بأنه خطوة استراتيجية بحتة، إلّا أن القرار لم يخلُ من أبعاد سياسية، إذ جاء على خلفية الأزمة الخليجية (2017–2021) التي قطعت خلالها السعودية والإمارات والبحرين ومصر علاقاتها مع الدوحة.

في سياق متصل، أشارت الباحثة "يونغ" إلى أن العقدة الأهم تكمن في مراقبة كيفية إدارة طهران لعلاقتها المستقبلية مع منظمة "أوبك".

ورغم أن إيران تتمتع حالياً بإعفاء من قيود الحصص الإنتاجية التي تفرضها المنظمة، إلّا أن يونغ أوضحت أن طهران قد تجد نفسها في نهاية المطاف مُجبرة على المفاضلة بين خياريّن، إما تعزيز التكامل الإقليمي والمشاركة الفعّالة داخل التكتل النفطي، أو الانسحاب منه والدخول في منافسة شرسة مع جيرانها للاستحواذ على حصص أكبر في أسواق التصدير.

وأضافت: "إن الطريقة التي ستختارها إيران للتعامل مع أوبك قد تُمثّل العامل الحاسم في تحديد مدى قدرة المنظمة على الصمود والاستمرار".

وتعكس الأرقام حجم الضغوط الحالية، إذ تُظهر بيانات "أوبك" أن إنتاج إيران بلغ نحو 2.33 مليون برميل يومياً، مُسجّلاً تراجعاً ملحوظاً عن مستويات شباط/ فبراير السابقة، والتي كانت تقترب من 3.24 مليون برميل يومياً قبل اندلاع الصراع الأخير.

***